الأمم المتحدة

TD/B/C.I/49

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
31 January 2020
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، 25-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 25 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

GE.20-01468(A)

2001468

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة والتنمية 3

ألف – التجارة ومكامن الضعف 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة 5

ثانياً – موجز مقدم من الرئيس 7

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 7

باء – التجارة ومكامن الضعف 9

جيم – التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة 13

ثالثاً – مسائل تنظيمية 15

ألف – افتتاح الدورة 15

باء – انتخاب أعضاء المكتب 16

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 16

دال – مسائل أخرى 17

هاء – اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية 17

المرفق

الحضور 18

مقدمة

عَقدت لجنة التجارة والتنمية دورتها الحادية عشرة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 25 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة والتنمية

ألف- التجارة ومكامن الضعف

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة التجارة والتنمية،

1- *تؤكد مجدداً* أهمية التجارة الدولية باعتبارها وسيلة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتدعو الأونكتاد إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية على جني مكاسب مشاركتها في التجارة الدولية؛

2- *تؤكد من جديد* أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف شفاف وشامل وغير تمييزي يستند إلى قواعد ويدعم التنمية المستدامة؛

3- *تسلم* بأهمية إدماج منظور جنساني في تعزيز نمو اقتصادي شامل ومستدام، والدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به السياسات التجارية المراعية للاعتبارات الجنسانية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المجسدة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها؛

4- *تشدد* على أهمية تضافر جهود الأونكتاد والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، كل في حدود ولايته وموارده، فيما يتصل بالتجارة الدولية الشاملة للجميع، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب؛

5- *تُقِر* بالمذكرة المتعلقة بالتجارة ومكامن الضعف، وتؤكد أن مكامن الضعف يمكن أن تعرقل مسيرة التنمية في جميع البلدان النامية؛

6- *ترحب* بانعقاد منتدى الأمم المتحدة للتجارة: أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ، وهو أول منتدى من نوعه، في الفترة من 9 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2019، باعتباره منبراً جديداً لاستكشاف الخيارات الكفيلة بالتعجيل بوضع وتنفيذ سياسات وتدابير تجارية قادرة على التكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية، ولا سيما أشدها ضعفاً؛

7- *تدعو* أمانة الأونكتاد إلى مواصلة عملها في مجال التجارة والتنمية، مع مراعاة الأثر الناجم عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية باعتبارها قضايا متداخلة؛

8- *تدعو* الأونكتاد إلى مواصلة دعم البلدان النامية، ولا سيما الاقتصادات الصغيرة الضعيفة والهشة هيكلياً، لبناء اقتصادات قادرة على التكيف من خلال دعم جهودها الرامية إلى تنويع التجارة؛

9- *تلاحظ* بقلق ضعف مشاركة المنتجين المحليين لبعض السلع الأساسية في سلسلة القيمة، وتشدد على أهمية التعاون بين القطاعين الخاص والعام والجهات المعنية الأخرى لتعزيز مشاركتهم في سلاسل القيمة العالمية؛

10- *تذكّر* بالتزام المجتمع الدولي بإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وتؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، وأنها لا تزال تواجه عقبات في بلوغ أهدافها في مجال التنمية المستدامة، وتؤكد من جديد أيضاً الالتزام بتعزيز التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وبدعمها في سياق التنمية المستدامة وفقاً لاستراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية؛

11- *ترحب* بما يجريه الأونكتاد من بحوث بشأن الاعتماد على السلع الأساسية وآثاره على التنمية؛

12- *تعرب عن قلقها* من تزايد الشعور بعدم اليقين من الآفاق المستقبلية للتجارة، في ضوء التوترات التي تشوب العلاقات التجارية بين البلدان وتزايد النزعة الحمائية، والتي تؤثر سلباً في تدفقات التجارة الدولية وتعرض النظام التجاري المتعدد الأطراف للخطر، وتشدد على أهمية تعدد الأطراف؛

13- *تدعو* أمانة الأونكتاد إلى مواصلة رصد اتجاهات التجارة والسياسات التجارية والإبلاغ عنها، بما في ذلك التوترات التي تؤثر في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

14- *تدعو* أمانة الأونكتاد كذلك إلى مواصلة تحليلها لمساهمة التجارة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء مكامن الضعف البيئي وتزايد الفوارق داخل البلدان وفيما بينها؛

15- *تسلم* بأهمية مراعاة مكامن الضعف البيئي والاقتصادي، من بين عوامل أخرى، في تحديد إمكانية حصول البلدان النامية على التمويل؛

16- *تشيد* بالبحوث والتحليلات السياساتية المتعمقة التي تجريها أمانة الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية المستدامة وبالنهج المبتكر الذي تتبعه في عملها الذي يتناول القضايا المستجدة، بما فيها الأثر الجنساني للإصلاحات التجارية، وتشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة عملها؛

17- *تلاحظ مع التقدير* مبادرات بناء القدرات التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد في جميع المناطق النامية والتي تتناول قضايا مثل التدابير غير الجمركية، والاقتصادين الأخضر والأزرق، والتجارة والاعتبارات الجنسانية، فضلاً عن الشباب وجوانب التعليم والتمكين التي تهمهم من أجل تشجيعهم على مزاولة الأعمال الحرة، وتعزيز التأهب للتجارة الإلكترونية، وقوانين وسياسات المنافسة، وحماية المستهلك، ومعايير الاستدامة الطوعية، وتُشجّع الأونكتاد على مواصلة عمله في هذه المجالات؛

18- *تعرب عن قلقها* مما يعتري البلدان النامية من أوجه قصور في مجال تيسير النقل والتجارة، ولا سيما الآثار السلبية وأوجه القصور الناجمة عن مكامن الضعف البنيوية، مثل ضعف الربط بشبكات النقل وارتفاع تكاليف النقل، فضلاً عن الصدمات الخارجية التي تسبب اضطرابات في شبكات النقل وسلاسل الإمداد، ولا سيما العوامل المناخية، مثل الظواهر الجوية الحادة وارتفاع مستويات سطح البحر، خاصةً عندما يتعلق الأمر بأشد البلدان تعرضاً لهذه الظواهر وأضعفها قدرة على التكيف؛

19- *ترحب* بالمبادرات التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها المبادرات الرامية إلى خفض الانبعاثات من قطاعي النقل البري والبحري، وزيادة كفاءة أساطيل النقل البحري، والتحول

إلى أنواع الوقود الهجين، فضلاً عن حماية المجتمعات المحلية الساحلية الضعيفة والهياكل الأساسية من ارتفاع مستويات سطح البحر والظواهر الجوية الحادة؛

20- *ترحب* بالإصلاحات التي تجريها البلدان النامية في مجال تيسير التجارة باعتبارها آليات مفيدة لتحسين الظروف التجارية في البلدان النامية؛

21- *تُقر* بتركُّز السوق في قطاع الشحن البحري وبأهمية وضع سياسات ملائمة وبناء القدرات الوطنية والتعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف لمنع الممارسات التي قد تُخل بالمنافسة؛

22- *تؤكد من جديد* أهمية النُهج الشاملة التي تستند إلى تعميم مراعاة اعتبارات تغير المناخ والنقل المستدام تعميماً فعالاً في سياسات البلدان وخططها الإنمائية الأوسع نطاقاً؛

23- *تدعو* أمانة الأونكتاد إلى أن تواصل ما تضطلع به من عمل تحليلي سياساتي التوجه ومن أنشطة بناء قدرات دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

24- *تعرب عن تقديرها* لما يضطلع به الأونكتاد من عمل يستند إلى البحوث وبناء توافق الآراء وتقديم المساعدة التقنية في مجال نظم النقل المستدامة والقادرة على التكيف مع تغير المناخ، وكذلك في مجال تيسير التجارة، باعتبارهما مجالين لا غنى عنهما لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية ولإدماجها في الاقتصاد العالمي؛

25- *تقر مع التقدير* بدور التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد، مثل برنامج إدارة الموانئ، وبرنامج التدريب في مجال التجارة، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، وتدعو الشركاء إلى مواصلة تقديم الدعم؛

26- *تشدد* على أهمية نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها لتمكين البلدان النامية من مواجهة تحديدات تغير المناخ وأثرها الاقتصادي، وفقاً لإطار التكنولوجيا الذي وضِع بموجب اتفاق باريس؛

27- *تثني* على الأونكتاد لدأبه على نشر استعراض النقل البحري، منذ عام 1968، ولأهمية ما يقدمه فيه من تحليلات وأفكار وإحصاءات نقل بحري لوضع سياسات سليمة في هذا المجال، وتنوه مع التقدير بفائدة ووجاهة الموجزات القُطرية المستمدة من هذا المنشور الهام، *وتشجع* على مواصلة العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البلدان النامية؛

28- *تشدد* على أهمية الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى الدول الأعضاء في تحديد وتحليل الخيارات السياساتية المتاحة لتلك الدول والكفيلة بجعلها تتغلب على مكامن ضعفها.

الجلسة العامة الختامية
28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة

تقارير اجتماعات الخبراء

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- نظرت لجنة التجارة والتنمية، في جلسة عامة عقدتها في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، في البند 3 من جدول الأعمال.

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة:

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

2- عرضَ نائب الرئيس – المقرِّر التقرير باسم رئيس الدورة الحادية عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية.

3- وأحاطت لجنة التجارة والتنمية علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/47.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

4- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية.

5- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/21.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

6- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي.

7- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.8/9.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

8- عرض نائب الرئيس – المقرِّر التقرير باسم رئيس الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.

9- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.7/18.

10- وعرض نائب الرئيس – المقرر التقرير باسم رئيس الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.

11- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.7/21.

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

12- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

13- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/55، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها بالصيغة الواردة فيه.

(ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك

14- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

15- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/CPLP/20، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها بالصيغة الواردة فيه.

ثانياً- موجز مقدم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

16- أشار الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن الدورة تنعقد في وقت عصيب للغاية يتسم بتنوع مكامن الضعف في جميع أرجاء العالم. فجميع سكان العالم معرضون لأضرار شتى، ولكن بعض المناطق وبعض الفئات السكانية أكثر قابلية من غيرها للتضرر من الكوارث، بيئيةً كانت أم اقتصادية أم اجتماعية. وبالإضافة إلى التحديات المتمثلة في ارتفاع مستويات سطح البحر والأعاصير العنيفة، وتقلب أسعار السلع الأساسية وارتفاع مستويات الديون، أضحى استمرار أوجه عدم المساواة يثير سخطاً يتجلى على وجه الخصوص في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل. وحالة السخط وعدم اليقين غير المألوفة هذه التي باتت تخيم على العالم يزيدها تعقيداً التحدي المتعاظم الذي تطرحه التوترات التجارية والنزعات الأحادية الجانب في جميع أرجاء العالم، والذي يهدد البلدان الضعيفة أكثر من غيرها، شأنه في ذلك شأن صعوبة التنبؤ بآفاق التجارة الدولية وبالتحديات الناشئة. والأهم من ذلك كله أن عدم اليقين الذي يكتنف السياسات العامة نجمت عنه بالفعل عواقب سلبية على مجالات منها، مثلاً، الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الذي انخفض بنسبة 23 في المائة في عام 2017 وبنسبة 13 في المائة في عام 2018. وأدت العقبات التي تعترض التعاون المتعدد الأطراف عموماً إلى الحد من القدرة على إيجاد حلول ناجعة على العديد من الجبهات التي تتطلب عملاً جماعياً، مثل أزمة المناخ. ويمكن أن يبدأ هذا العمل الجماعي بإدماج أبعاد التنمية المستدامة في السياسات والمفاوضات والاتفاقات التجارية. وينبغي توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال التجارة ليشمل سياسات التجارة والتنمية والتمويل والبيئة بما يكفل مساعدة البلدان الضعيفة. وينبغي للجنة التجارة والتنمية أن تتقصى السبل التي يمكن أن تعزز بها التجارة قدرة الجميع على التكيف، ولا سيما أشدهم عرضة للخطر. وفي هذه الدورة، سيجري تناول هذا التحدي من ثلاثة جوانب، هي: مكامن ضعف الاقتصادات الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تأتي في طليعة البلدان المعنية بجهود مكافحة تغير المناخ؛ والتحدي المستمر والمنتشر المتمثل في الاعتماد على السلع الأساسية وما ينطوي عليه من مكامن ضعف؛ والسبل التي يمكن بها لتيسير التجارة والنقل أن يعالج مكامن الضعف هذه.

17- وأدلت الوفود التالية ببيانات افتتاحية: ممثل إكوادور باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل توغو، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل العراق، باسم المجموعة العربية؛ وممثل بنما، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل ملاوي، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل بربادوس؛ وممثل الصين؛ وممثل باكستان؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل فيجي؛ وممثل الجمهورية العربية السورية؛ وممثل المغرب.

18- وسلط مندوبٌ وممثلو عدة مجموعات إقليمية الضوء على تقلب دخل الدول الصغيرة الناجم عن اعتمادها على السلع الأساسية. ورحبوا بمساهمة الأونكتاد في البحوث المتعلقة بهذا الموضوع، ولا سيما من خلال *تقرير السلع الأساسية والتنمية لعام 2019: الاعتماد على السلع الأساسية، وتغير المناخ، واتفاق باريس* (*Commodities and Development Report 2019: Commodity Dependence, Climate Change and the Paris Agreement*). وذكر ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن شروط الحصول

على التمويل الميسَّر ينبغي أن تراعي مكامن الضعف الاقتصادية والجغرافية والبيئية التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن أن يحدد الأونكتاد سبل قياس مكامن الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وسبل معالجتها في سياق عمليات وضع السياسات الدولية.

19- وقال أحد المندوبين إنه ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعوِّض بعدها الجغرافي بوضع سياسات استثمار استباقية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، يمكن أن يحلل الأونكتاد بمزيد من التفصيل طرائق التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الأخرى توسيعاً لنطاق إدماجها في الأسواق العالمية. واقترح مندوب آخر أن يساعد الأونكتاد، من خلال اجتماعاته الحكومية الدولية، في زيادة قدرة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من أحكام منظمة التجارة العالمية التي تمنح هذه البلدان إعفاءات في مجال الخدمات. وقدم مندوب آخر معلومات عن مركز تدريب جديد يُعنى بأنشطة بناء السلام وبتقديم استجابة سريعة للكوارث الناجمة عن تغير المناخ في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

20- وأقر ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية بأن البلدان النامية، هشة بطبيعتها، كما أقروا على وجه الخصوص بالأخطار المحدِقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً جراء ما يعترضها من تحديات اقتصادية وإنمائية فريدة من نوعها. وأشاروا إلى أن تعرض هذه البلدان للصدمات الخارجية أدى إلى مفاقمة هشاشتها. وأقروا بأهمية تيسير التجارة والنقل المستدام القادر على الصمود في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونوهوا بالعمل الذي يؤديه الأونكتاد في هذا المضمار. وأقرت المجموعات الإقليمية أيضاً، في معرض إعرابها عن قلقها إزاء مكامن الضعف التي تعتري البلدان النامية، بجهود الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على التحول إلى نُظمٍ مستدامة وقادرة على الصمود في مجال نقل البضائع وعلى تهيئة بيئة تجارية تيسيرية.

21- وأشارت بعض الوفود إلى أن من الأهمية بمكان أن تتخذ الدول الجزرية الصغيرة النامية مبادرات من قبيل خفض الانبعاثات من قطاع النقل، وزيادة كفاءة أساطيل النقل البحري، وحماية المجتمعات المحلية الساحلية الضعيفة والهياكل الأساسية من ارتفاع مستويات سطح البحر ومن الظواهر الجوية الحادة. ومن الأهمية بمكان أن تعمم هذه الدول مراعاة مسألتي تغير المناخ والطاقة المستدامة في سياساتها الإنمائية وتحسِّن تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

22- وشددت العديد من المجموعات الإقليمية على أهمية وجود نظم نقل وتدابير تيسير تجاري مستدامة وكفؤة وموثوقة ومراعية للبيئة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. ونوَّهت مجموعات إقليمية عدة بأهمية ما يضطلع به الأونكتاد من عمل تحليلي قائم على التعاون التقني في مجال النقل المستدام للبضائع وتيسير التجارة، مشيرةً إلى أن العديد من أقل البلدان نمواً تستفيد حالياً من النظام الآلي للبيانات الجمركية ومن برنامج الأونكتاد لتمكين اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة. وشجَّعت تلك البلدان الأونكتاد على مواصلة جهوده في هذا المضمار. وشددت بعض المجموعات الإقليمية أيضاً على أهمية منشور *استعراض النقل البحري* الذي يصدره الأونكتاد سنوياً.

23- وقالت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في الأونكتاد، في عرضها، إن البلدان الصغيرة تعاني من مواطن ضعف بيئية واقتصادية تؤثر على تقدمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالكوارث الناجمة عن تغير المناخ أثرت على الدول الصغيرة أكثر من غيرها. وثمة حاجة ماسة إلى تزويد تلك الدول بهياكل أساسية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ وأكدت أن مستويات الضعف الاقتصادي المرتفعة في الدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعزى إلى ارتفاع الديون، والاعتماد على السلع الأساسية، وقلة التنويع. وشددت على ضرورة أن تحسن تلك البلدان قدرتها على إدارة الديون من خلال إجراء تقييمٍ للمخاطر المالية وتعزيز المرونة المالية. وفي ضوء آثار تغير

المناخ على المنتجات الزراعية، يتعين على البلدان المصدرة للسلع الأساسية أن تتقصى سبل التنويع. وبوسع بعض البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تنتقل مباشرةً من مرحلة الاعتماد على السلع الأساسية إلى مرحلة صناعة الخدمات، دون حاجة إلى المرور بمرحلة الصناعات التحويلية. وذكَّرت بأن الدول الصغيرة تعتمد على الحصول على التمويل الميسَّر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الختام، دعت المجتمع الدولي إلى جعل التجارة تأتي بالنفع على الجميع، بما في ذلك على البلدان الصغيرة، عن طريق حماية البيئة، وبناء المرونة الاقتصادية، وإعطاء دَفعة جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

24- أما مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد، فسلطت الضوء، في عرضها، على الجوانب الرئيسية لعمل الشعبة في مجال تيسير النقل والتجارة وعلاقته بالتجارة والضعف الاقتصادي. وأكدت أن ضمان استدامة ومرونة لوجستيات التجارة يمكن أن يجعل اقتصادات البلدان النامية أقل عرضة للتأثر بالصدمات. فالخدمات والهياكل الأساسية في هذا المجال يمكن أن تكون نفسها عرضة للتأثر بالصدمات. وتشمل التحديات الماثلة في هذا المجال عدم كفاءة الإجراءات عبر حدود البلدان، وأوجه القصور التي تشوب هياكل النقل الأساسية، ومحدودية الربط بشبكات النقل، وتكاليف النقل الباهظة، والتدهور البيئي، وتغير المناخ.

25- وأشارت إلى أن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد يدعم البلدان من خلال لوجستيات ونظم نقلٍ كفؤة موثوقة خفيضة الكربون وميسورة التكلفة وسليمة بيئياً، وتحصين أصول الهياكل الأساسية الاستراتيجية، كالموانئ وشبكات ربطها بمناطقها الخلفية، من المخاطر المناخية؛ وضمان تنفيذ تدابير تيسير التجارة تنفيذاً فعالاً وتحسين التشغيل الآلي للعمليات والإيرادات الجمركية من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية.

باء- التجارة ومكامن الضعف

(البند 4 من جدول الأعمال)

26- عقد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات ثلاث حلقات نقاش في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الدول الجزرية الصغيرة النامية: بلدان صغيرة، تحديات كبيرة

27- ناقش أربعة محاورين مكامن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وسُبل تعزيز اقتصاداتها لكي تكون أقدر على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية.

28- وأكدوا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بوجه خاص للصدمات الخارجية لأنها اقتصادات مفتوحة صغيرة ومعزولة تعتمد على مجموعة محدودة من الصادرات. وعلاوة على ذلك، ورغم أن مساهمة الدول الجزرية الصغيرة النامية في انبعاثات غازات الدفيئة في العالم تكاد لا تذكر، فإن هذه البلدان تتعرض لأشد آثار تغير المناخ تدميراً في العالم، بما في ذلك تزايد تواتر العواصف وشدتها، الأمر الذي يخلف آثاراً مدمرة على البيئة الطبيعية والهياكل الأساسية المادية. وضربوا مثالاً بالإعصارين الأخيرين من الفئة 5، اللذين اجتاحا جزر البهاما ودومينيكا.

29- وأكد بعض المحاورين أن الأضرار الناجمة عن العواصف الشديدة يمكن أن تقضي على محصول سنة كاملة وعلى أجزاء هائلة من هياكل السياحة والنقل الأساسية. وبين ليلة وضحاها، يمكن أن يتحول الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والازدهار إلى تبعية اقتصادية مصحوبة بانعدام خانق في الأمن

الغذائي وأزمات في النقد الأجنبي. وأكد أحد المحاورين أن صغر مساحة العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية يعني أن الأضرار الناجمة عن العواصف ستعم الجزيرة، وأن جميع سكانها لن يجدوا أي مكان يحتمون فيه من العاصفة، وأن البلد سيكون خالياً آنذاك من أي جهة قادرة على توفير الإغاثة في إثر العاصفة.

30- وقال أحد المحاورين إن التعافي من العواصف الشديدة يجبر الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاعتماد على الدعم المالي الخارجي المقدم من البلدان المانحة والمصارف المتعددة الأطراف. غير أن جُل الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لا تصنف على أنها من أقل البلدان نمواً، لا تحصل على هذا الدعم إلا من خلال القروض غير الميسَّرة. وأشار معظم المحاورين إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تستطيع أن تتحمل تزايد تراكم القروض وارتفاع أعباء خدمة الدين الناجم عن فترات السداد القصيرة ورسوم الفائدة المرتفعة. وانتقد المحاورون المعايير القائمة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي يستخدمها المانحون والمصارف المتعددة الأطراف، والتي تقصر التمويل الميسَّر على البلدان المنخفضة الدخل دون مراعاة ضعفها. وشدد جميع المحاورين على ضرورة تكثيف الجهود المبذولة لإدراج مؤشر الضعف الاقتصادي، إلى جانب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ضمن اعتبارات منح القروض بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من الحصول على قروض ميسَّرة لتمويل جهود التعافي من الكوارث الطبيعية.

31- وشدد العديد من المندوبين على أهمية المواضيع التي تناولتها حلقة النقاش، ولا سيما ضرورة أخذ مكامن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاعتبار من أجل تمكينها من الحصول على قروض ميسَّرة لتمويل جهود التعافي من الكوارث الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ. ودعوا أيضاً إلى تحسين جمع البيانات الإحصائية للمساعدة في وضع مؤشر ضعف اقتصادي لأغراض منح التمويل. وشدد عدد من المندوبين على ضرورة زيادة التنويع الاقتصادي وتطوير قطاعات الخدمات الموجهة نحو التصدير تعزيزاً لقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مجابهة آثار تغير المناخ. وأقر بعض المندوبين أيضاً بتزايد اهتمام الدول الجزرية الصغيرة النامية باستكشاف الفرص التجارية التي يتيحها الاقتصاد الأزرق.

الاعتماد على السلع الأساسية: حالة هشة

32- ركزت حلقة النقاش على التجارة ومكامن ضعف البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وسُبل معالجتها بفعالية.

33- وسلط أحد المحاورين الضوء على مختلف المخاطر التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية (أي المعتمدة على تصدير تلك السلع واستيرادها) في مجال التجارة. وأشار إلى أن بعض البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تركز على صادرات سلعة أساسية واحدة، مما يجعلها شديدة التأثر بصدمات الأسعار. فالبلدان المعتمدة على الواردات شديدة التأثر بالسياسات التجارية التي تتبعها البلدان المصدرة للسلع الأساسية، كالقيود المفروضة على الصادرات. وسلط الضوء على العلاقة العكسية بين الاعتماد على السلع الأساسية والتنمية من خلال قنوات من قبيل انخفاض معدلات التبادل التجاري وتقلب الأسعار على المدى القصير، والداء الهولندي من جراء ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (أي علاقة ارتفاع عائدات صادرات الموارد الطبيعة بارتفاع سعر العملة المحلية ومن ثم ارتفاع تكلفة صادراتها)، وتدهور حالة الاقتصاد الجزئي وتأثيرها على الأسر المعيشية والشركات. ويعد تغير المناخ مكمناً آخر من مكامن الضعف.

34- وسلط محاور آخر الضوء على نتائج عملية رصد وتقييم مبادرة المعونة التجارية التي تجريها منظمة التجارة العالمية. فقد كشفت هذه العملية عن أن معدل التنويع ارتفع في أقل البلدان النامية من حيث عدد الأسواق التي أضحت تصل إليها صادرات هذه البلدان وعدد المنتجات المصدرة، ولكن هذا الارتفاع انطلق من قاعدة صغيرة. ثم أشار، في سياق الاعتماد على السلع الأساسية والصدمات الناجمة عن السياسات التجارية، إلى أن أعضاء مجموعة العشرين باتوا يتخذون مزيداً من تدابير تقييد الصادرات، الأمر الذي أثر على التجارة. وعلاوة على ذلك، بدأت التوترات التجارية تؤثر على السلع المتداولة التي يتوقع أن تشهد انخفاضاً مقارنة بالاتجاه المسجل في الربع الأخير من عام 2019. وأشار أيضاً إلى أن الظواهر الجوية المائية ما فتئت تتزايد وأنها أثرت تأثيراً شديداً على بعض البلدان.

35- واتفق بعض المحاورين على أن قابلية البلدان النامية للتأثر بالظواهر الجوية ستشتد وستؤدي إلى صعوبات في التخطيط والاستثمار على الصعيد الحكومي. واتفقوا أيضاً على ضرورة التكيف مع تغير المناخ، وأعربوا عن تأييدهم لأنشطة التوعية الرامية إلى التخفيف من حدة تأثر تلك البلدان بالظواهر المناخية.

36- وعرض مُحاور آخر المبادرات التي اتخذتها الكاميرون لتنويع اقتصادها بعد انخفاض صادرات السلع الأساسية الرئيسية التي يعتمد عليها البلد، مثل البن. وأشار إلى أن الكاميرون حسّنت وسم وتغليف منتجاتها الزراعية، مثل البن، ولكنه أقر بأن هذه الجهود لا تكفي للوصول إلى الأسواق. فالتنويع مهم ولكنه لا يمكن أن يتكلل بالنجاح ما لم تصل الصادرات إلى الأسواق لأن المعايير التجارية تزيد من صعوبة الوصول إلى الأسواق.

37- وللحد من مكامن ضعف البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في مجال التجارة، اقترح المحاورون الحلول التالية: استراتيجيات التنويع الرأسي (أي إنتاج منتجات جديدة تضيف قيمةً إلى المنتجات الأولية، مثل الصناعات البتروكيماوية)، واستراتيجيات التنويع الأفقي (أي إنتاج منتجات جديدة لا تُصنع بالضرورة من المواد الخام نفسها)؛ وعلى المدى القصير، استخدام الأدوات المالية القائمة على السوق، مثل العقود الاختيارية، والعقود الآجلة، وعقود التسليم الآجل، وعقود الائتمان المتبادل، وذلك للتخفيف من قابلية التعرض لتقلبات الأسعار وإدرار دخل ثابت؛ والحوارات الدولية بشأن التجارة العادلة للمنتجين؛ وتهيئة بيئة مواتية لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، عن طريق زيادة التمويل المتعلق بالمناخ وتخصيص تمويل لجهود التكيف، وهي مجالات تواجه معظم البلدان النامية تحديات فيها.

38- وأشار أحد المندوبين إلى أن السياسات الأحادية الجانب والجزاءات والتدابير الحمائية كلها عوامل تسهم في تقلب الأسعار وفي تفاقم مكامن الضعف وتحتاج إلى اهتمام عاجل. وعرض بإيجاز استراتيجية جمهورية إيران الإسلامية الرامية إلى معالجة مسألة تنويع الاقتصاد من خلال إصلاحات هيكلية، مثل إصلاح النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي. وقال إن البلد يعكف على إصلاح قواعده وأنظمته المحلية وتعديل هياكله الداخلية وإن ميزانية البلد لن تعتمد اعتماداً كاملاً على عائدات النفط.

39- ورداً على سؤال طرحه مندوب آخر عن الكيفية التي يمكن بها للأدوات المالية لإدارة المخاطر أن تكون مفيدة لمنتجي السلع الأساسية، أوضح أحد المحاورين أن استخدام أسواق العقود الآجلة يكفل بيع السلعة الأساسية المتداولة بسعر يحدد سلفاً وتسليمها بهذا السعر في المستقبل، الأمر الذي يدر دخلاً للمنتج حتى في حال انخفاض الأسعار. أما المخاطر التي تنطوي عليها هذه العقود، فتحدث عندما يرتفع سعر السلعة بحيث يتجاوز السعر المحدد في العقد التحوطي. فلب المسألة يكمن في امتلاك معرفة تقنية بهذه الأدوات ومعرفة بالسوق.

40- وتساءل أحد المندوبين عن السُبل التي يمكن بها للبلدان الأفريقية أن تستفيد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والسبل الكفيلة بمساعدة البلدان على تعزيز معارفها المتعلقة بالسلع الأساسية، فأشار أحد المحاورين في حلقة النقاش إلى أن سوق المواد الخام في القارة ليست سوقاً كبرى، ومن ثم، فسيكون من الصعب على بلدانها الاستفادة من المنطقة الحرة والاحتفاظ في الوقت ذاته بهياكل الإنتاج والتصدير نفسها. غير أنه سيكون من المفيد إنشاء هياكل تجمع البلدان والشركات الكبرى بهدف تحويل المواد الخام إلى منتجات مصنَّعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحويل الاقتصادات بما يكفل الاستفادة من هذه المنتجات ذات القيمة المضافة. وفيما يتعلق ببناء المعارف المتعلقة بالسلع الأساسية، أقر هذا المحاور بأن السياسات العامة قلما توضع استناداً إلى أدلة، واقترح إنشاء معهد أفريقي للسلع الأساسية لنشر المعارف المتعلقة بهذه السلع في جميع أرجاء القارة، بما في ذلك بالبحوث التي يجريها كل بلد على حدة. وأضاف محاوِر آخر أن نشر هذه المعارف يجب أن يشمل أيضاً سلاسل التوزيع.

معالجة مكامن الضعف متعددة الأوجه: تيسير التجارة والنقل

41- عرضت مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد النتيجة الرئيسية التي تمخض عنها *استعراض النقل البحري لعام 2019*، ألا وهي أن ''الوضع العادي الطبيعي'' الذي أصبح سائداً في مجال التجارة البحرية بات يلقي بظلاله على الطلب، والعرض، والأسواق، والهياكل الأساسية، والأطر التنظيمية، وهو وضع تنشأ عنه فرص وتحديات في آن واحد معاً بالنسبة للبلدان النامية، ثم وضَّحت هذا الوضع ببيانات وأمثلة.

42- وأشارت مدير شعبة التجارة واللوجستيات إلى أن وتيرة التجارة البحرية العالمية تباطأت في عام 2018 بسبب التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي والنشاط التجاري. ومن بين هذه التطورات، ضعف الاقتصاد العالمي والنشاط التجاري، وتزايد التوترات التجارية والنزعة الحمائية، والتحول الاقتصادي الذي تشهده الصين، والقلاقل الجيوسياسية، والاضطرابات على جانب العرض، كما هو الحال في قطاع النفط. فقد ارتفع حجم الإنتاج في هذا القطاع بنسبة 2,7 في المائة فقط في عام 2018، أي أقل من المتوسط القياسي المسجل في عام 2017 والبالغ 4,1 في المائة. وفي عام 2018، ظلت البلدان النامية تستأثر بجُل تدفقات التجارة البحرية العالمية، من حيث الصادرات والواردات على حد سواء. وزاد حجم التبادل التجاري للبضائع المنقولة بالحاويات بنسبة متواضعة قدرها 2,6 في المائة في عام 2018، مقارنة بما نسبته 6,0 في المائة في عام 2017، أي أن حجم عمليات مناولة البضائع في موانئ الحاويات قد انخفض. ووفقاً لتوقعات الأونكتاد، سيرتفع حجم التجارة البحرية الدولية بنسبة 2,6 في المائة في عام 2019 وسيستمر ارتفاعها بمعدل نمو سنوي مركب قدره 3,4 في المائة في الفترة 2019-2024. أما على جانب العرض، فقد سُجِّل فائض مستمر في العرض من سعة شحن السفن رغم انخفاض نمو الأساطيل. وأصبحت إعادة تدوير السفن أكثر أماناً ومراعاةً للبيئة. وأضحت الاستدامة البيئية تحظى بأهمية متزايدة أيضاً في ضوء تزايد أهمية دور قطاعي التكنولوجيا والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد اعتراف المجتمع الدولي وتأكيده على أوجه الترابط بين المحيطات والتنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

43- وتلت ذلك حلقة نقاش ضمت خمسة محاورين. وسلط أحد المحاورين الضوء على العقبات التي تعترض البلدان النامية غير الساحلية، مثل ارتفاع تكاليف التجارة والنقل وقلة الإمكانات، وحدد سبلاً كفيلة بتذليل تلك العقبات، منها تغيير أنماط التفكير، ووضع سياسات ملائمة، وإجراء إصلاحات ترمي إلى تيسير التجارة، وتنويع الصادرات، وتطوير القطاع الخاص. وأشار محاوِر آخر إلى

ضرورة اعتماد نماذج جديدة للعولمة في وقت يشهد فيه قطاع الخدمات توسعاً وتشهد فيه تجارة السلع تراجعاً، وشدد على ضرورة تناول مسألة النقل البحري من المنظور الأعم المتمثل في اللوجستيات وبناء القدرات المؤسسية.

44- وعرض بعض المحاورين الآفاق الإقليمية للنظام الآلي للبيانات الجمركية ولتطوير الهياكل الأساسية في الممرات التجارية الإقليمية. وتبادل المحاورون تجاربهم، وعرضوا العقبات التي تعترض ممرات النقل الإقليمية، وقدموا توصيات بشأن سبل تذليل تلك العقبات. وسلطوا الضوء أيضاً على فوائد تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية والبرامجيات ذات الصلة، التي يمكن أن تحسن الإيرادات الحكومية، وتقلص الوقت الذي تستغرقه إجراءات التخليص الجمركي وتقلل تكاليفها، وتحسن التعاون فيما بين أجهزة مراقبة الحدود من خلال مرافق مثل المنافذ الوطنية الوحيدة، وتقلل الاحتيال وتكفل مراقبة دخول السلع المحظورة والخاضعة لقيود.

45- وركز محاورٍ آخر على الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعرضة بشدة لخطر الكوارث الطبيعية، من حيث تجربتها في مجال التجارة ومكامن ضعفها، ولا سيما على تداعيات الظواهر الجوية الحادة الناجمة عن تغير المناخ على موانئها البحرية ومطاراتها. وشدد على الحاجة الملحة إلى مراعاة اعتبارات تغير المناخ في مجال تطوير الموانئ وتشغيلها وإدارتها، وإلى اتباع نهج متكامل/شبكي إزاء تغير المناخ من أجل تعزيز القدرة على التكيف مع آثاره بوجه عام.

46- وأكد العديد من المندوبين أن مكامن الضعف في مجال تيسير التجارة والنقل تشكل عقبات كبرى أمام إدماج البلدان النامية في التجارة الدولية. وشددوا على ضرورة تعزيز الإصلاحات ومواصلة التعاون مع الأونكتاد في تلك المجالات، بسبل منها دعم اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة وتنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية، ودعم البرامج الإقليمية الرامية إلى تسريع حركة البضائع من خلال الإصلاحات الجمركية، والنظم الإقليمية لضمان المرور الجمركي العابر، وممرات المرور العابر، والنظم الإلكترونية لتعقب شحنات البضائع. وأعرب مندوب آخر عن قلقه حيال قدرة قطاع النقل البحري والموانئ في البلدان النامية على المنافسة، لأنه يتأثر سلباً بتركُّز صناعة النقل البحري العالمية. وأشار بعض المندوبين إلى ضرورة زيادة الاستثمار في هياكل النقل الأساسية في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبل منها زيادة التمويل الخاص، وإلى ضرورة إيجاد حلول سياساتية تهدف إلى تحسين قدرة هياكل النقل الساحلي الأساسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف مع آثار تغير المناخ. وشدد أحد المحاورين على أهمية التجارة الإلكترونية، التي تسهم إسهاماً متزايداً في التدفقات التجارية وفي إمكانات النمو الاقتصادي، بما في ذلك بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونوّه العديد من المندوبين والمحاورين بجودة منشور استعراض النقل البحري الذي يصدره الأونكتاد، وكذلك أعماله البحثية والتحليلية الأخرى ومنشوراته التي تتناول قضايا تيسير النقل والتجارة وما يتصل بها من مسائل قانونية وتنظيمية.

جيم- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة
(البند 5 من جدول الأعمال)

47- قدمت أمانة الأونكتاد لمحات عامة عن الأنشطة المضطلع بها في إطار أركان عمل الأونكتاد الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.

عرض تقرير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات عن أنشطتها

48- ركز العرض الذي قدمته أمانة الأونكتاد للعمل الذي اضطلعت به شعبة التكنولوجيا واللوجستيات والذي ركز على أوجه التضافر بين أركان العمل الثلاثة في مجالات تيسير النقل والتجارة، وبناء القدرات، والتشغيل الآلي للعمليات الجمركية.

49- وفي إطار ركن التعاون التقني، ركز عمل الشعبة بوجه عام على النقل المستدام للبضائع، وإدارة الممرات ورصد الأداء، والعوامِل المحدِّدة لتكاليف النقل، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، وبرنامج التدريب في مجال التجارة، وإدارة الموانئ، وبرنامج تيسير التجارة والمنافذ الوطنية الوحيدة، وذلك بهدف تعزيز قدرة البلدان النامية على التكيف مع تغير المناخ وإدماجها في النظام التجاري العالمي.

50- وفيما يتعلق بالبحث والتحليل، شمل عمل الشعبة نشر استعراض النقل البحري، ومؤشرات الأداء الرئيسية في مجال النقل البحري، وإطار وبوابة النقل المستدام للبضائع، وموجزات عن السياسات العامة ومذكرات تقنية، ونشرة إخبارية عن تيسير النقل والتجارة، ودراسات الممارسات الجيدة في مجال تيسير التجارة، ومنشور عن تكيّف الهياكل الأساسية للنقل الساحلي مع تغير المناخ.

51- وفي إطار ركن بناء توافق الآراء، شملت جهود الشعبة المساهمة في عمل لجنة التجارة والتنمية وفي مختلف اجتماعات الخبراء في مجال تيسير النقل والتجارة. وتعاونت الأمانة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمنظمة البحرية الدولية، وكذلك مع كيانات أخرى إقليمية وغير تابعة للأمم المتحدة، مثل المنتدى البحري العالمي، بشأن قضايا تشمل الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة، وانبعاثات الكربون، والموانئ المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ في مجال النقل الدولي.

52- وأعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم لعمل الشعبة ولما تقدمه من دعم ومساعدة للبلدان النامية، وشجعوا الأمانة على مواصلة جهودها. وطلب أحد المندوبين ضمان استمرارية خدمات نظام الآلي للبيانات الجمركية في بلده بعد انقطاعها. وسلط بعض المندوبين الضوء على الفوائد التي تجنيها بلدانهم من المساعدة التي يقدمها إليها الأونكتاد، وشددوا على ضرورة زيادة الدعم المقدم وتوسيع نطاقه، ولا سيما المساعدة التقنية وفي مجال بناء القدرات ضماناً لامتثال هذه البلدان لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، وذلك من خلال برنامج الأونكتاد لتمكين اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، وبرنامج إدارة الموانئ، وفيما يتصل بالنقل البحري وهياكل النقل الأساسية القادرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. وسلط العديد من المندوبين الضوء على أوجه التضافر الإيجابي بين هذه الأركان الثلاثة، ولا سيما فيما يتعلق بفوائد المساعدة التقنية السليمة والفعالة وما يجريه الأونكتاد من بحوث وتحليلات متعمقة.

عرض تقرير شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية عن أنشطتها

53- عرضت أمانة الأونكتاد العمل الذي اضطلعت به شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية فيما يتعلق بالأركان الثلاثة. فقد اضطلعت الشعبة بمبادرات عدة في مختلف المناطق وفي مختلف المجالات المتصلة بالتجارة. ومن بين الأعمال التي سُلط الضوء عليها، جهود الشعبة الرامية إلى دعم إزالة الحواجز التجارية، والمساهمة في تعميم مراعاة القضايا البيئية في سياسات التجارة، وتعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وتيسير إدماج البلدان النامية في النظام التجاري بما يعود عليها بالمنفعة،

وتقصي سبل تعزيز التجارة الشاملة التي تكفل مشاركة المرأة، والبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والمشاريع البالغة الصغر، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

54- وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن إقرارهم لعمل الشعبة وتأييدهم له.

55- وأثنت إحدى المندوبات على استجابة الشعبة السريعة لطلب بلدها تزويده بالمساعدة في تحديث السياسات والتشريعات التجارية الوطنية لمواكبة خطة التحول الهيكلي للاقتصاد المحلي. ودعت أيضاً إلى زيادة التمويل المقدم من مصادر خارجية لمساعدة الاقتصادات الصغيرة على الاندماج في النظام التجاري العالمي.

56- وأقرت إحدى المجموعات الإقليمية بما تضطلع به الشعبة من عمل في مجال الاعتماد على السلع الأساسية لأنه يشكل تحدياً مشتركاً للعديد من البلدان النامية. وشجعت المجموعة الإقليمية الشعبة على مواصلة بحوثها المتعلقة بهذا الموضوع، وأشارت إلى أهمية الاقتصاد الأزرق وتغير المناخ باعتبارهما مجالين من المجالات ذات الأولوية.

57- وأثنى أحد المندوبين على عمل الشعبة، ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ، والمنافسة وحماية المستهلك، والتعاون في مجال الخدمات. وأشار إلى أن حلقات العمل التي نظمتها الشعبة ساهمت في تحسين تقديم الخدمات في بلده. وقال إن يتطلع إلى زيادة المساعدة التقنية المقدمة في المجالات المتصلة بالتجارة.

58- وأعربت بعض الوفود عن تأييدها للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وحثت الشعبة على مواصلة رصد التطورات الحاصلة في أفريقيا. وينبغي أن يكون الأونكتاد ملتقى لمناقشة قضايا التجارة المتعددة الأطراف وأخذ مصالح البلدان النامية في الاعتبار.

59- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديرها للدعم الذي قدمته الشعبة أثناء المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واقترحت، في هذا الصدد، أن يزيد الأونكتاد مساهمته في هذا المجال.

60- وأعربت إحدى المندوبات عن ارتياح بلدها للعمل الذي تؤديه الشعبة في مجال النوع الاجتماعي في إطار مبادرة ''التجارة غير الرسمية عبر الحدود من أجل تمكين المرأة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي''.

61- وفيما يتعلق بمنتدى الأونكتاد المقبل بشأن التجارة غير المشروعة، طلب مندوب آخر التركيز على التجارة غير المشروعة في السلع الأساسية، مثل النفط والمعادن.

62- ودعت بعض الوفود الأمانة إلى تعزيز جهود الترويج للمناسبات الهامة. وأحاطت الأمانة علماً بالشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء، مشيرةً إلى أنها ستحرص على التواصل بشكل مباشر أكثر مع الدول الأعضاء لإبلاغها بالمناسبات المقبلة.

ثالثاً- مسائل تنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

63- افتَتح الدورة الحادية عشرة للجنة التجارة والتنمية المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، نائب رئيس اللجنة في دورتها العاشرة، السيد عبد الرحيم آيت سليمان (المغرب).

64- وأبلغ نائب رئيس اللجنة في دورتها العاشرة المندوبين بأن المجموعة دال لم تعين مرشحاً لمنصب الرئيس، وبأنه تقرر، من ثم، وفقاً لدورة التناوب المعتادة وبعد التشاور، النظر في تعيين مرشح من المجموعة ألف.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

65- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد خليل هاشمي (باكستان)

المقرّرة: السيدة جوانا منديز (بنما)

نائبات الرئيس: السيدة باتورو كامارا (غامبيا)

السيدة سيسيليا غوتييريس ميديروس (إكوادور)

السيدة إيرينا ميدفيديفا (الاتحاد الروسي)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

66- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية جدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/47، مع إدخال تعديل واحد عليه[1] فكان جدول الأعمال كالآتي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة:

'1' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛

'2' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية؛

'3' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛

'6' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة؛

(ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

(1) تأجَّل اجتماع الخبراء المعني بتعزيز القيمة المضافة وتحسين القدرة الإنتاجية المحلية عبر تمكين الاقتصاد المحلي إلى كانون الأول/ديسمبر 2019.

4- التجارة ومكامن الضعف:

(أ) الدول الجزرية الصغيرة النامية: بلدان صغيرة، تحديات كبيرة؛

(ب) الاعتماد على السلع الأساسية: حالة هشة؛

(ج) معالجة مكامن الضعف متعددة الأوجه: تيسير التجارة والنقل.

5- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

6- مسائل أخرى.

7- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال- مسائل أخرى

(البند 6 من جدول الأعمال)

67- لم تكن هناك مسائل معلقة أخرى معروضة على اللجنة.

هاء- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 7 من جدول الأعمال)

68- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أذِنَت لجنة التجارة والتنمية للرئيس بأن يضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الجلسة. وسيُقدَّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إسبانيا
ألبانيا
ألمانيا
أوغندا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باكستان
بربادوس
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوركينا فاسو
البوسنة والهرسك
بولندا
بيرو
تركيا
توغو
تونس
جامايكا
الجبل الأسود
جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جورجيا
جيبوتي
دولة فلسطين
زمبابوي
السلفادور
صربيا
الصين
غابون
غامبيا
غواتيمالا
غيانا
فرنسا
الفلبين
فنلندا
فيجي
كابو فيردي
الكاميرون
الكونغو
الكويت
لبنان
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريتانيا
موزامبيق
ميانمار
نيبال
النيجر
اليمن

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/INF.11.

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون الإسلامي

3- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة العمل الدولية
الاتحاد البريدي العالمي

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلةً في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي.